المرأة في المملكة العربية السعودية
وأبعاد العمل بأجر

إعداد

د. نوره بنت عبدالله بن عدوان

أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد

جامعة الملك سعود

بسم الله الرحمن الرحيم

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أبعاد عمل المرأة في المملكة العربية السعودية بأجر، وذلك في ضوء مشاركة المرأة في التنمية وما تتطلبه من استحقاقات، في مقابل استحقاقات الأسرة وما تمثله من أولويات للمرأة والمجتمع تعد أساساً للتنمية في مجملها.

وستتناول الدراسة معطيات بعدين أساسيين لعمل المرأة بأجر في المملكة العربية السعودية:

الأول: البعد الداخلي الوطني .

الثاني: البعد الخارجي الدولي .

البعد الداخلي الوطني :

تشير البيانات الإحصائية لعمل المرأة في المملكة العربية السعودية أن خطة التنمية الأولى لم تضع أي تقديرات لمساهمة الإناث في القوى العاملة،إلا أن خطة التنمية الثانية أشارت إلى ارتفاع نسبة مساهمة الإناث السعوديات في الأيدي العاملة خلال خطة التنمية الأولى من(٠،٥%) إلى (١%). (١)

وقدرت مساهمة الإناث في قوة العمل بنهاية سنوات الخطة الخامسة بنحو (٥،٥%)، واقترحت خطة التنمية السادسة زيادة إسهام الإناث في سوق العمل إلى (٥،٨%). (٢)

وتشير الإحصائيات أن نسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل في عام ١٤١٢هـ في كل من القطاعين الحكومي والخاص لم تتجاوز ٤% فقط.

في حين بلغت قوة العمل النسائية في عام ١٤٢١/ ١٤٢٢ هـ (١٤ %) من مجمل قوة العمل في المملكة العربية السعودية، كما شغلت النساء في تلك الفترة (٣٠%) من الوظائف في القطاع الحكومي. (٣)

ويشير تقرير التنمية البشرية الذي صدر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن معدل مشاركة المرأة السعودية المتعلمة في مجالات الاقتصاد الوطني والعمالة ٥٢،٣% للحاصلات على الدبلوم، و ٣٥،١% لحاملات الشهادات

الجامعية حتى نهاية العام ٢٠٠٠ م، كما أضاف التقرير أن نسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل بلغت ٧٨،٥% لحاملات الدبلوم من إجمالي حاملات المؤهل نفسه، و٧٥،٦% لحاملات البكالوريس من إجمالي حاملات هذا المؤهل.(٤)

وبمقارنة نسبة النمو في حصة المرأة السعودية في سوق العمل المحلى بين عامي ١٤١٢هـ ، و١٤٢٢هـ ، يتبين أن نسبة النمو في قوة العمل النسائية في المملكة خلال السنوات العشر المذكورة تقدر بمعدل نمو سنوي يبلغ (١%)، كما نستنتج من خلال معدلات النمو السابقة أن نسبة مشاركة المرأة السعودية في قوة العمل في عام ١٤٢٦ هـ تقدر بـ (١٩%) من مجمل القوى العاملة في المملكة، وفي حال الاحتفاظ بنسبة النمو السابقة فستبلغ مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل (٢٩%) في عام ١٤٣٦هـ ، بمعنى أن ثلث الوظائف تقريباً في المملكة العربية السعودية ستشغلها النساء، مع العلم أن المعطيات الحالية تشير إلى ارتفاع مؤكد في نسب النمو في قوى العمل النسائية السعودية في الخطط الخمسية القادمة عما هي عليه حالياً في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، والمطالب الدولية ذات العلاقة بالإصلاحات السياسية في الدول النامية، ومنها تمكين المرأة في سوق العمل وبقدر مساوي للرجل.

وتشير الإحصائيات أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل حالياً في المملكة تتجاوز مثيلتها في مصر بنسبة الربع تقريباً ، حيث تمثل مشاركة النساء في جمهورية مصر العربية (١٥%) من قوة العمل الحالية، وتعد مصر من أوائل الدول العربية في دخول المرأة سوق العمل بأجر ، والمرأة المصرية دخلت سوق العمل قبل المرأة في السعودية بنصف قرن على الأقل.(٥)

وفي ظل الاتجاه المتزايد لحصول المرأة على حصص أكبر في سوق العمل في المملكة العربية السعودية، تطرح هذه الدراسة عدداً من التساؤلات ذات العلاقة بالسياسات المنظمة لمشاركة المرأة السعودية في سوق العمل، في سياق المحافظة على الأسرة كمؤسسة ذات أولوية في النسق الاجتماعي، يأتي في مقدمة هذه التساؤلات :

-هل السياسات المنظمة لمشار كة المرأة في سوق العمل المحلي تأخذ في الاعتبار جميع المعطيات ذات العلاقة بمستقبل أفراد الأسرة في المملكة بما فيهم الرجل والأبناء ؟

- ما هي الانعكاسات الاقتصادية لحصول المرأة على حصص كبيره في سوق العمل في ظل نظام اقتصادي مستمد من الشرع يسمى بنظام النفقات ؟
- هل الاتجاه المتزايد لتوسيع مشاركة المرأة في سوق العمل المحلي سينعكس إيجابياً على وضع المرأة الاجتماعي أم أنه سيأتي بنتائج عكسية ؟

وللتعرف على التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على زيادة دور المرأة في سوق العمل السعودي ، ومن خلال مراجعة الدراسات التي تناولت عمل المرأة بأجر في المملكة العربية السعودية، خلصت الدراسات الميدانية إلى النتائج الآتية:

أولاً : ارتفاع مشاركة المرأة في الأدوار الإنتاجية خارج الأسرة أدت إلى تراجع الدور المهم للمرأة السعودية في تنشئة الأطفال ورعايتهم، حيث تحذر الدراسات من وجود متغيرات سلبية في أنماط التنشئة الاجتماعية في المجتمع السعودي لها انعكاسات خطيرة على الأمن الاجتماعي.(٦)

كما وتشير الدراسات إلى أن نسبة المتزوجات من مجموع العاملات السعوديات في المملكة يبلغ ٦٣،٤% حسب إحصائيات القوى العاملة عام ١٤٢١هـ ، و أن معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل حسب فئات العمر تبلغ ذروتها في الفئة العمرية من ٢٥ إلى ٣٤ سنة.(٣)و تشكل هذه سنوات الذروة للمرأة في الطور الإنجابي والتربوي، علماً أن تربية الأطفالورعايتهم أصبح لها متطلبات وأشكال أكثر تعقيداً تستدعي الاهتمام بالعملية التربوية في ظل وجود أشكال أخرى من التربية كالمؤثرات الإعلامية كالفضائيات والإنترنت وغيرها .

ثانياً : زيادة حصص المرأة في سوق العمل هو في واقع الأمر يأتي على حساب الرجل وهو ما يسمى بتأنيث سوق العمل، ويترتب عليه ارتفاع نسبة البطالة عند الذكور، وهذا بدورة ولّد عدد من المشكلات أهمها تأخر الزواج لدى الذكور فالتمكن من تأسيس الأسرة مرتبط بالتمكن المادي، حيث أن المهر والنفقة مناطة بالرجل وفقاً للتشريع الاقتصادي الإسلامي، و ترتب عليه في المقابل ارتفاع نسبة العنوسة بين النساء، حيث أصبح تأخر زواج الفتيات السعوديات ممن جاوز ن سن الثلاثين يصنف من المشكلات الوطنية ذات الأولوية والتي ناقشها مجلس الشورى في شهر أكتوبر عام ٢٠٠٣م، وقد أشارت إحصائية صادرة عن وزارة

التخطيط السعودية أن نسبة العنوسة في المملكة بلغت في أواخر عام ١٩٩٩م مليون وخمسمائة وتسعه وعشرون ألفاً فتاه. و في حين لا توجد إحصائيات حديثة لعدد من تجاوزن سن الزواج في المملكة العربية السعودية، تشير التقديرات إلى نسبة تفوق الأربعة ملايين فتاة.

ثالثاً : توصلت عدد من الدراسات إلى أن النساء اللاتي دخلن سوق العمل بدافع الحاجة الاقتصادية يشكلن نسبة الربع تقريباً من مجمل النساء العاملات بأجر في سوق العمل السعودي، وذلك يعود إلى تطبيق نظام النفقات الشرعي الذي يكفل للمرأة نفقتها (٧)

في حين تشير استطلاعات الرأي في الدول المتقدمة والنامية على السواء أن حوالي ٧٧% من النساء يفضلن البقاء في المنزل وعدم العمل إذا ما توفرت لهن الإمكانيات المادية بسبب الضغوط الشديدة التي تتعرض لها المرأة في عملها و في المنزل.

رابعاً : ظهور جيل من الدراسات التي تتناول مشكلات المرأة العاملة في المملكة، وأثر تعدد الأدوار في الضغوط النفسية والاجتماعية التي تتعرض لها المرأة. وتوصلت هذه الدراسات إلى وجود ضغوط مرتفعة عند المرأة العاملة بسبب تعدد الأدوار فهي مطالبة بأداء الدورين داخل المنزل وخارجه مما تسبب في ظهور مشكلات نفسية واجتماعية وعضوية دفعت المرأة السعودية ثمنها غالياً .(٨)

وجميهذه المعطيات المرتبطة بعمل المرأة بأجر تؤثر تأثيراً مباشراً في البُنية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ولها انعكاساتها على المرأة والأسرة والمجتمع، وينبغي أن تُدرس السياسات المنظمة لمشاركة المرأة السعودية في سوق العمل بما يحقق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، والاهتمام بكافة المتغيرات ذات العلاقة بعمل المرأة، واستشراف مستقبل الأسرة في المملكة العربية السعودية في ضوء تلك المتغيرات.

البعد الدولي :

تعد مشاركة المرأة في سوق العمل بحصص مساوية للرجل ودمجها في النشاط الاقتصادي من أهم أولويات برامج الدول العظمى والمنظمات الدولية في المنطقة العربية، والتي تسعى من خلالها إلى التمكين الاقتصادي للمرأة العربية، وفي سبيل ذلك تعمل الدول العظمى والمنظمات الدولية على تغيير الأطر القانونية والأنظمة المحلية في الدول العربية، وتفرض إجراء

التحليل النوعي (**Gender Analysis**) للسياسات الاقتصادية في كل دولة، بهدف قياس تأثيرها على المساهمة الاقتصادية للمرأة مقارنة بالرجل، وتقدم التشجيع والدعم الفني والمعنوي لقطاع سيدات الأعمال في العالم العربي، من منظور يفترض أن تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية لن يتحقق دون تمكين المرأة العربية من الحصول على حصص مساوية للرجل في جميع القطاعات، وتمكينها من مراكز اتخاذ القرار والتحكم في الموارد والتمويل، بهدف تحقيق التمكين الاقتصادي لها.

وقد أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد أن دول مجلس التعاون في الخليج العربي أحرزت أعلى نسبة ارتفاع في كل من مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي ومجمل القوى العاملة بمعدل الضعف والنصف على التوالي بين الدول العربية.

وأكد التقرير أن الدول العربية سجلت اتجاهاً تصاعدياً في مجال مشاركة المرأة في القوى العاملة خلال السنوات القليلة الماضية، حيث ارتفع كل من متوسط نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي بنحو (٤٣%) ومتوسط نسبتها من القوى العاملة بنحو (٢٥%)، كما توقع التقرير أن تحرز الدول العربية مزيداً من التقدم في مجال مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي خلال السنوات القليلة المقبلة، وذلك نتيجة للإجراءات والخطوات التي شملت سن القوانين والتشريعات الاقتصادية ، وقد أشار التقرير الصادر عن صندوق النقد العربي وبالتعاون مع الأمانة العامة للجامعة العربية والمنظمات المتخصصة لعام ٢٠٠٤م،أن برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي التي نفذها عدد كبير من الدول العربية سوف تساهم في النهوض بوضع المرأة العربية، وخاصة فيما يتعلق بمشاركتها في سوق العمل في ظل توافر الدعم التشريعي والاجتماعي لها، عبر ما تتيحه هذه الإصلاحات على المدى الطويل من نمو مستدام وزيادة في فرص العمل.(٩)

إن الاتجاه إلى حصول المرأة على التمكين الاقتصادي في الدول العربية والدفع بالسياسات المنظمة لعمل المرأة بأجر، والعمل بتركيز شديد لتحقيق التماثل التام بين الرجال والنساء، وتحقيق مفهوم النوع الاجتماعي(**Gender**) ومتابعة تطبيقاته في الدول العربية، له أبعاداً متعددة تخدم أهدافاً استراتيجية للدول العظمى، جعلت منه هدفاً وأولوية لمعظم البرامج والمشروعات الممولة من قبل المنظمات الدولية والدول الغربية.

وعندما نبحث في الدوافع الرئيسة للدول الغربية والمنظمات الدولية في تركيزها على المرأة العربية، وكون برامج التنمية الاقتصادية للمرأة تحظى بتمويل كبير في برامج التنمية الدولية في الدول العربية والإسلامية، نجد أن الأهداف الاستراتيجية الكبرى للدول الغربية تشكل الدافع الأهم وتنطلق من:

أولاً : منطلق سياسي اقتصادي يرى أن تأمين نجاح العولمة وسيادة النظام العالمي الجديد لابد وأن يقضي على أي مدخل للمقاومة خصوصاً نظام الأسرة في الدول الإسلامية ذلك الحصن الذي ظل وحده يحافظ على الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع.

ثانياً : تقليل النسل في دول العالم العربي والإسلامي ،حيث نبه علماء الإحصاء السكاني إلى خطورة تدني النمو السكاني في الغرب على التنمية المستقبلية والدفاع بسبب زيادة أعداد المسنين ونقص أعداد الشباب المنتجين، خاصة وأن هذا التدني تقابله زيادة مطردة في النمو السكاني في الدول النامية، حيث تشكل ٨٠% من سكان العالم، والنسبة الأكبر تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً في حين أن نسبة المسنين هي الأكبر في الدول الغربية.(١٠)

وقد أكدت تقارير عديدة منبثقة من منظمات هيئة الأمم المتحدة أنه لن تتحقق مشاركة المرأة الكاملة في سوق العمل في العالم العربي والإسلامي وهي على هذا المستوى من الإنجاب، وطالبت بفرض قوانين تمنع الزواج المبكر باعتباره عاملاً رئيساً في زيادة عدد أفراد الأسرة ، كما يؤدي إلى حرمان المرأة من فرصة الخروج للعمل بأجر .(١١)

وقد صدر تقريراً بعنوان " التنمية والنوع الاجتماعي "عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مكتب غرب آسيا عام ٢٠٠٠م يقول التقرير"إذا نُظر إلى وضع المرأة الاجتماعي، في علاقته أساساً بدورها كزوجة وأم ، كما هو الحال في العالم العربي فإن هذا الدور قد ينعكس على سلوكها الإنجابي،الذي سوف يكون متعارضاً مع مقتضيات التنمية المستدامة" (١٢)

وجاء في وثيقة مؤتمر السكان الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤م " لابد من إدماج قضية المرأة في التنمية الاقتصادية فإن ذلك سيعجل بإحداث التنمية ويخفض من حدة الفقر ويحقق الأهداف السكانية " (١٣)

وتفعيلاً لهذه السياسات دعت الاتفاقيات الدولية وفي مقدمتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في أربعة من موادها (١٠، ١٢ ، ١٤، ١٦) إلى تعميم استخدام موانع الحمل والترويج لها في الحضر والريف ودعت إلى التثقيف بها ضمن مناهج التعليم، و وصفت الأمومة بأنها وظيفة اجتماعية، وقد بلغ عدد الفقرات المخالفة لأحكام الأسرة في الإسلام أو مرتبطة معها تعارضاً شديداً ثمانية عشر بنداً متفرقة ضمن سبعة مواد من الاتفاقية .(١٤)

وقد أطلقت هيئة الأمم المتحدة في السنوات الخمس الأخيرة مفهوم"التنمية المستدامة " شعاراً لخططها و برامجها وتمويلها في الدول النامية، وفرضت مفهوم النوع الاجتماعي (Gender) وسيلة لتحقيق التنمية في هذه الدول عن طريق تحقيق التماثل التام بين الرجال والنساء في الموارد والأدوار ويشمل ذلك متابعة خطط التوظيف في القطاعات المحلية ومقارنة البيانات الإحصائية في قوى العمل ومدى استهدافها تحقيق التساوي بين الجنسين في كل قطاع من القطاعات في الدول العربية والإسلامية تحقيقاً لمفهوم التنمية المستدامة.

و ُ يعد مدخل التمكين (Empowerment) تمكين المرأة من أهم الآليات باعتباره أحدث المناهج المستخدمة لإدماج المرأة في التنمية، وهو وسيلة لتحقيق أهداف النوع الاجتماعي(Gender)، ويقوم هذا المدخل على فلسفة ترى أن أدوار المرأة في الأسرة تعد من أكبر المعوقات التي تقف أمام التنمية المستدامة، و أن مشاركتها الكاملة في التنمية تتعارض مع وجود أسرة ترعاها، فوجود أدوار للمرأة داخل الأسرة يعيق مشاركتها الكاملة والمتساوية معالرجل في جميع أنشطة التنمية، ومن صفات هذا المدخل أنه يرمي إلى تغيير الواقع وفقاً لاستراتيجيات بعيدة المدى عن طريق تغيير العلاقات النوعية داخل الأسرة والمجتمع.

ويسعى مدخل التمكين بشكل أساسي إلى رفع قدرات المرأة بهدف السيطرة على الموارد والمناصب الإدارية والقيادية في المجتمع.

كما يعمل على إزالة المعوقات القانونية التي تضع كل من الرجل والمرأة في إطار يحدد له أدواراً معينة وفقاً لطبيعته، ومن هنا طرحت شعارات رئيسة لتحقيق التمكين للمرأة ومنها؛ المرأة والمشاركة، والمرأة وبناء القدرات، والمرأة والسيطرة على الموارد،والمرأة والرفاهية، وتتعامل جميع هذه الشعارات مع المرأة كفرد مستقل بذاته خارج إطار مؤسسة الأسرة . (١٥)

وقد أعد قسم النهوض بالمرأة في هيئة الأمم المتحدة ورقة نوقشت في اجتماع خبراء تنظيم الأسرة الذي عقد في بانقلور في الهند عام ١٩٩٢م تقول الورقة " أن برامج تنظيم الأسرة الحالية لا تؤدي دوراً فاعلاً في تقليل النمو السكاني، وأنه إذا أراد القائمون على هذه البرامج تقليل النمو السكاني على المدى البعيد، فعليهم التركيز على تغيير دور المرأة الحالي في الأسرة والمجتمع وعليهم الحرص على تعليمها وتوظيفها في أعمال مأجورة، وأن الإرادة السياسية لرفع مكانة المرأة هي العامل الهام في تقليل الخصوبة على المدى البعيد " (١٤)

وقد أثبتت الإحصائيات التي أجرتها إحدى وكالات الأمم المتحدة في أربعين دولة نامية أنه كلما كثر عدد النساء العاملات كلما قل مستوى الخصوبة في الدولة ، فالتفرغ للعمل خارج المنزل، وصعوبة التوفيق بين الإنجاب المتكرر الذي يشمل معاناة الحمل ورعاية الرضع بالإضافة إلى أعباء البيت والعمل معاً ، فالعاملات ينجبن عدداً أقل من المتفرغات وإنهن لا يستخدمن الرضاعة الطبيعية كوسيلة لمنع الحمل لطول غيابهن عن المنزل ويستخدمن الموانع الصناعية التي تحتوي على مخاطر صحية كبيرة . (١٤)

وبناءً عليه فقد وضعت الاستراتيجية السكانية وحددت باستراتيجية المدى القريب وتكمن في ضبط الزيادة السكانية عن طريق توفير موانع الحمل لمائة وعشرين مليون امرأة حددتهم الأمم المتحدة .

أما استرتيجية المدى البعيد فتتمثل فيما جاء في دراسة قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ١٩٩٢م تناول فيها الصندوق قضية المرأة وتوظيفها في أعمال مأجورة خارج البيت، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي لها عن الرجل ومساواتها به من أجل تقليل الزيادة السكانية، وذكر أن عدم حصول المرأة على الموارد المالية دائماً ما يجعلها في حاجة مادية للزواج لتأمين المعيشة في الحاضر وإنجاب الذكور لتأمين المستقبل. (١٦)

ويعتبر صندوق الأمم المتحدة السكان(UNFP) أكبر مصدر في العالم لتمويل البرامج السكانية وبرامج الصحة الإنجابية؛ فمنذ أن بدأ عملياته عام ١٩٦٩م قدم الصندوق ما يقرب من ألف مليون دولار لتنفيذ هذه البرامج وقد آتت هذه البرامج ثمارها حيث هبطت معدلات الخصوبة في الدول الإسلامية إلى النصف من ستة أولاد للمرأة إلى ثلاثة أولاد (١٧).

ويعتقد الباحثون أن التمويل الأجنبي المتزايد لبرامج المرأة في العالم العربي والإسلامي و ما يمثله من خطورة في تغيير البنى الديموغرافية والقيم الثقافية والاجتماعية، تسعى من خلاله الدول والجهات المانحة إلى السيطرة على القرار السياسي في هذه الدول، واختراقها من خلال مؤسسات المجتمع المدني كوسيلة لتسهيل الوصول إلى المجتمع المحلي والعمل المباشر وجهاً لوجه مع النساء في قضايا المساواة وتحقيق التمكين والاستقلال الاقتصادي للمرأة وما يترتب على ذلك من إضعاف للأسرة العربية المسلمة كمؤسسة اجتماعية متماسكة.

ومن ثم فإن الحقائق السابقة وما تشكله من خطورة استرتيجية بالغة على مستقبل الأسرة العربية والمسلمة، ينبغي التعامل مع تطبيقاتها بوعي تام، حمايةً للأسرة العربية المسلمة ومكتسباتها القيمية والاجتماعية، والاعتراف للمرأة العربية بحقها المدني، والإقرار أن مشاركتها في سوق العمل أمر تتطلبه التنمية، إلا أنه ينبغي لنا أن نتعامل مع ذلك الأمر من مقتضى الأولويات، وأن ننظر للاتجاه نحو توسيع مشاركة المرأة في سوق العمل المحلي بما تقتضية الحاجة الفعلية، وأن نضع ضمن أولوياتنا المحافظة على الأسرة كمؤسسة اجتماعية هامة تشكل المرأة الركيزة الأساسية لها، كما ينبغي أن نتعامل مع ما تتطلبه التنمية من مشاركة للمرأة في سوق العمل من واقع أدوار المرأة الاجتماعية الأسرية، وأن نضع في اعتبارنا أن تعدد الأدوار داخل البيت وخارجه أدى إلى ضغوط نفسية واجتماعية كبيرة أثرت على صحة المرأة واستقرارها العاطفي تجاه أسرتها ، فالمرأة العاملة اليوم مطالبة بالنجاح في دورين رئيسين وتقصيرها في أحدهما يمتد أثره إلى غيره، وهذا بدوره يؤدي إلى ضغوط كبيرة تفرضها المرأة على نفسها لتحقيق التوازن بين معطيات الدورين .

المراجع:

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثانية ١٣٩٥- ١٤٠٠هـ ، ص٣٧) .

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة ١٤١٥-١٤٢٠هـ ،ص ١٨٨-١٨٩)

(٣) اليوسف، نوره عبدالعزيز، ١٤٢٤هـ (مشاركة المرأة في سوق العمل بالمملكة العربية السعودية) قسم الاقتصاد جامعة الملك سعود.

(٤) وزارة الاقتصاد والتخطيط ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي" تقرير حول مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل" ٢٠٠٤م .

(٥) وزارة التنمية الإدارية في مصر،٢٠٠٤ م

(٦) الشثري ، عبدالعزيز بن حمود ،١٤٢٤هـ. (التنشئة الاجتماعية في البيئة السعودية) بحث مقدم للقاء الثالث للحوار الوطني ، مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.

(٧) ندوة (الأبعاد النفسية والاجتماعية لعمل المرأة) الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية) الرياض ، ١٤٢١هـ .

(٨) حلواني ، ابتسام عبدالرحمن ٢٠٠٠م (العوائق التي تقف في طريق المرأة العاملة وتعرقل مسيرتها) مؤتمر الإبداع والتجديد في الإدارة العربية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، القاهرة .

(٩) صندوق النقد العربي ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،جامعة الدول العربية ، تقرير "تقييم النشاط الاقتصادي في الدول العربية " ٢٠٠٤م .

(١٠) Population and women . U.N. No 1, 1994

(١١) Women 2000.U.N, VoL 1, 1994

(١٢) التنمية والنوع الاجتماعي، الوحدة الثالثة ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، مكتب غرب آسيا ، ٢٠٠٠م .

(١٣) مؤتمر هيئة الأمم المتحدة "السكان والتنمية" ، القاهرة ١٩٩٤ م، الوثائق الدولية،هيئة الأمم المتحدة ،على الرابط www.un.org/arabic/documents

(١٤) إبراهيم ، عواطف "موقف الإسلام من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "،١٩٩٨م، مركز دراسات المرأة ، السودان .

(١٥) وجهة نظر أخرى : " دليل تدريب العاملين على مستوى القاعدة على التحليل الجندري "يونيفيم . هيئة الأمم المتحدة .

(١٦) صندوق الأمم المتحدة للسكان " دمج النساء في صلب قضيتي السكان والتنمية" على الرابط www.UNFP.com.

(١٧) برنامج جامعة جونز هوبكنز للمعلومات السكانية ، الولايات المتحدة الأمريكية على الرابط www.JHU/PIP